



التيار الصدري يسعى لتشكيل ائتلاف سياسي برئاسته

بغداد/ المدى

كشف النائب عن التيار الصدري فوزي ترزي عن وجود دعوات لتشكيل ائتلاف وطني جديد برئاسة التيار الصدري. وأوضح ترزي بحسب وكالة (ايبا) أمس الأحد ان هدف التيار الصدري من تشكيل هذا الائتلاف هو تشكيل قائمة وطنية بعيدة عن النظرة الضيقة وتجمع كافة اطراف المجتمع العراقي من مختلف القوميات والاديان والمذاهب لتكون معبرة بشكل حقيقي عن تطاعات

الشارع العراقي. وتوقع ترزي ان البرلمان القادم سيشهد حضور دماء ووجوه جديدة فيه، وان خريطة العملية السياسية في العراق ستتغير بالكامل لما فيه مصلحة العراق. وأشار الى ان هناك دراسات مستفيضة تجري بشكل علمي وبهني من قبل القيادات في مختلف الجهات التي تمثل التيار الصدري، وبمناص مباشر مع قاعدة التيار في مختلف مناطق العراق بالاستناد الى نتائج انتخابات مجالس المحافظات.

اتفاق بين وزيرى خارجية البلدين لاحتواء الازمة العراق بانتظار «إشارات» كويتية لبدء حوار حل الملفات العالقة

بغداد/ نصير العوام

ينتظر العراق إشارات من الكويت للبدء بحوارات تفصيلى لحل الملفات العالقة بين البلدين، ومنها الازمة الاخيرة بشأن خروج العراق من البند السابع. وقال وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية لبيد عبوي: ان العراق شكل لجانا مختلفة لمجمل القضايا العالقة مع الكويت، مشيراً الى ان العراق ينتظر إشارات من

الجانب الكويتى للبدء بالحوار معه. وأضاف في تصريح ل(المدى) ان العراق بانتظار دعوة من الكويت لخلق تلك الملفات، لكنه اشار الى ان البلدين لم يحددوا موعداً لبدء الحوارات. من جانبه قال النائب حسام العزاوي عن القائمة العراقية الوطنية: ان البرلمان سيشكل لجنة برلمانية تضم ممثلين عن جميع الكتل لغرض التفاوض مع لجنة برلمانية كويتية بشأن الازمة الاخيرة الخاصة بالبندي

السابع، وقضايا اخرى. وأضاف في تصريح ل(المدى) ان البرلمان بانتظار رد كويتي على الرسالة التي بعثها رئيس مجلس النواب ايباد السامرائي مع السفير الكويتي لدى العراق على المؤمن الى مجلس الامة الكويتي لخوض حوارات برلمانية ثنائية. ومن المقرر ان يعقد مجلس الامن اجتماعا للنظر في تقرير الامن العام للامم المتحدة بشأن أنشطة بعثة الامم المتحدة للمساعدة

في العراق (يونامي)، واجتماعا اخر لرابعة القرارات التي فرضها مجلس الامن على العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة استنادا الى الفقرة الخامسة من قرار مجلس الامن ١٨٥٩. وعلى صعيد متصل، قال وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح أمس الأحد «لبنانا بان يكون هناك اجتماع عاجل للجنة الكويتية العراقية المشتركة كي يتم بحث

جميع القضايا من خلال القنوات الرسمية، من دون ان يحدد موعداً لذلك. وادلى الصباح بهذا التصريح اثر اجتماع مع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية وعدد من نواب الامة لبحث تخفيف العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة والمتضمنة تعويضات تبلغ مليارات الدولارات فرض على العراق دفعها بسبب «طلبنا بان يكون هناك اجتماع عاجل للجنة الكويتية الى انه اشار مع نظيره العراقي

هوشيار زيباري في لندن الاسبوع الماضي القضايا العالقة بين البلدين. وقال تحدثنا مطولا حول ضرورة منع الاصوات التي لا تريد تخريب العلاقات بين البلدين فحسب، بل تريد تخريب المسيرة السياسية داخل العراق». تفاصيل ص٢ الى ذلك بحث وكيل وزارة الخارجية للشؤون القانونية والعلاقات متعددة الاطراف محمد الحاج حمود مع السفير التركي في بغداد

دريبا قنباي تقرير (يونامي) بشأن العراق. وقال مصدر مخول في وزارة الخارجية في تصريح صحفي أمس الأحد انه تم التباحث في اللقاءات التي ستمت مع الامن العام والدول الاعضاء في مجلس الامن خلال الامة التي سترأس فيها تركيا مجلس الامن وبالشكل الذي يفرض الى الخروج بأفضل النتائج التي تصب في مصلحة العراق والعراقيين.

مدير عام تجارة الحبوب يسلم نفسه للقضاء اطلاق سراح وزير التجارة بكفالة ٥٠ مليون دينار ومنعه من السفر

بغداد/ كريم السوداني

اصدرت هيئة قضائية في محكمة تحقيق المنني قراراً بالافراج عن وزير التجارة المستقل عبد الفلاح السوداني بكفالة مالية مع التوصية بمنعه من السفر لحين محاكمته مجدداً. وأوضح قاضي محكمة النزاهة في السماوة عبد السماوية في تصريح صحفي «ان ثلاثة من اصل خمسة قضاة وافقوا على اخلاء سبيل الوزير بعد اكمال ملف التحقيق معه، مقابل كفالة مالية ضامنة قيمتها خمسون مليون دينار، والتوصية بمنعه من السفر لحين إحالته على محكمة الجنائيات في المنني». وأضاف الشمري «ان محاكمة السوداني ستمت لدى وصول الموافقة الخطية من امانة مجلس الوزراء لتتم حالته الى رئاسة محكمة الجنائيات للنظر في التهم المنسوبة اليه، بحسب قاضي نزاهة المنني. برغم تقديم السوداني استقالته وموافقة رئيس الوزراء عليها في ٢٥ أيار الماضي». وأشار القاضي الى «أحقية الوزير بنقل ملف الدعوى الى بغداد، محل سكنه قانونياً». وبسأن مصير ثلاثة من المعتقلين على نمة القضية ذاتها وهم شفيق الوزير ومدير عام في وزارته ومدير اعلامه، أكد القاضي استمرار احتجازهم حالياً في سجن السماوة

المركزي وعدم اطلاق سراحهم حتى الآن. وعلى صعيد متصل أكد شهود عيان أن مدير عام شركة تجارة الحبوب منني عبد الجبار سلم نفسه الى قاضي هيئة النزاهة في المنني صباح أمس الأحد لاتهامه بعدة قضايا فساد مالي وإداري داخل الشركة. وقال مسؤولون في الشركة العامة لتجارة الحبوب: أن عبد الجبار لم يعزل بالرغم من انه يواجه أمر اعتقال لاتهامات بالفساد ولم يشاهد في مكان عمله منذ أكثر من اسبوع. وقال حسن ابراهيم نائب مدير الشركة: انه يقوم بالمسؤولية كقائم بأعمال المدير للشركة التي تستورد ملايين الأطنان من القمح والأرز سنوياً لأن المدير العام «مشغول».

وكان القاضي الشمري المسؤول عن ملف القضية قد قال في وقت سابق: ان السوداني أودع منفرداً في موقع احتجاز في مديرية المعلومات والتحقيقات الوطنية وسط السماوة، بدلاً من احتجازه مع السجناء في سجن المنني الإصلاحى (الختاق). يشار الى ان رئاسة استئناف المنني، شكلت منتصف شهر أيار الماضي، هيئة تحقيقية تتألف من خمسة قضاة للبت بموضوع ملف الفساد الخاص بوزارة التجارة.



الانتخابات اللبنانية شهدت اقبالاً كبيراً ... ا.ف.ب..

عمليات بغداد: القاعدة في العراق تعاني «ازمة قيادة»

بغداد / هشام الركابي

قال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا ان تنظيم القاعدة في العراق يعاني من ازمة في عناصره القيادية. وأضاف عطا في تصريح ل(المدى) أمس الأحد: ان التنظيم قد تلقى ضربات موجعة، خاصة بعد مقتل زعيمه في الثامن من حزيران ٢٠٠٦ بغارة استهدفت وكره في

محافظة ديالى، واعتقال ابو عمر البغدادي امير ما يسمى بدولة العراق الاسلامية في بغداد بعملية خاطفة في نيسان الماضي، الامر الذي عد انجازاً كبيراً ويمثل نهاية القاعدة في العراق. وتابع ان المدة المحصورة بين مقتل الزرقاوي واعتقال البغدادي شهدت ازمة بالنسبة الى التنظيم الارهابي في اختيار قياداته كما تم اعتقال غالبية

ما يسمون بهـالوزراء او امراء الجامعي، ويستمر هذه الازمة لحين القضاء على اخر عناصره. في غضون ذلك أعلنت وزارة الدفاع ان القاعدة بدأت تنهزم في العراق منذ منتصف عام ٢٠٠٧. وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري في تصريح لـ(المدى) انه بحسب معلومات ووثائق بعثها قادة القاعدة الى خارج

العراق اكادوا انها لم يستطيعون تنفيذ الكثير من العمليات، وان قسماً منهم يحاول ايجاد ساحة اخرى للعمل. وعزا العسكري هذا التحول الى تطور اداء القوات العراقية فضلاً عن ان البلد يخلف عن افغانستان او أية دولة اخرى، لأن القاعدة لا تتسجم مع افكار الشعب العراقي الذي يرفض ان تكون ارضه ملاذا لهذا التنظيم.

آلية جديدة لنقل موظفي الدولة بين المؤسسات

بغداد/ مصطفى محمد
كشف مصدر مسؤول في وزارة المالية ان الوزارة وضعت اليات جديدة لنقل موظفي الدولة بين الدوائر والمؤسسات من غير ان تؤثر عملية النقل على سير العمل في الإقسام والشعب. وأضاف المصدر في تصريح ل(المدى): ان الآلية الجديدة سمحت للوزير ورئيس الهيئة عند التشكيل الحديث والوكلاء والمديرين العامين بنقل الموظفين الراغبين بالنقل للعمل في الدائرة الجديدة وتاهيل احد العاملين في القسم لشغل المنصب او العمل للموظف المنقول مع امكانية ابقاء الراتب والمكافآت والحوافز الاخرى في الدائرة القديمة. بعدها تتم عملية النقل للراتب. وتابع المصدر ان الموظف سيتمتع بنفس الامتيازات مع منحه الحوافز الجديدة التي تضعها الدائرة المنقول اليها ولا يمكن السماح بنقل الموظف اذا كانت هناك تبعات قانونية ومالية من (سلف وقروض) بحقه باعتبارها من المال العام الا اذا تم اخذ تعهد منه بتسديده تبعاً من المؤسسة الجديدة.

مجلس الوزراء يوجه الوزارات بتنفيذ قرار إخلاء المتجاوزين

بغداد/ المدى

وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء جميع الوزارات والدوائر الحكومية بتنفيذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرار إخلاء المتجاوزين على عقارات الدولة. وذكر مصدر مسؤول في الأمانة بحسب المركز الوطني للإعلام أنه تم التأكيد على ضرورة إعلامها بالإجراءات المتبعة من قبل الوزارات لتنفيذ القرار المذكور، وتزويدها بقاعدة البيانات المتوفرة عن خارطة التجاوزات على ارض الواقع. وكان قرار مجلس الوزراء تضمن آلية واضحة بصرف مبالغ لشاغلي تلك العقارات لمساعدتهم في إيجاد سكن بديل، فضلاً عن منحهم مبالغ مالية تتراوح بين المليون والخمسة ملايين دينار حسب الحالة.

صلتهم بحادث قتل في المنطقة الخضراء قوات عراقية تعتقل خمسة متعاقدين اميركيين

بغداد/ المدى

في سابقة هي الاولى من نوعها، اعلن مصدر في السفارة الاميركية ان السلطات العراقية اعتقلت خمسة متعاقدين اميركيين داخل المنطقة الخضراء. وأكد المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه بحسب وكالة الأنباء الفرنسية أمس الأحد، قيام السلطات العراقية باعتقال خمسة مدنيين اميركيين داخل المنطقة الخضراء، ولم يتم توجيه التهم ضدهم حتى الآن. وتعد عملية الاعتقال هذه الاولى من نوعها التي تنفذ ضد اميركيين في العراق، منذ توقيع الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن في تشرين الثاني الماضي. وقالت السفارة الاميركية: انها «قامت بزيارة المعتقلين للتأكد من

معاملتهم وفق القانون العراقي». وتابع ان «الرجال كانوا بحالة جيدة والسفارة تتابع الامر». ولم يكشف المصدر فيما اذا كان المعتقلون من عناصر الامن او سبب الاعتقال، فيما افادت معلومات اوردها وكالة «سي ان ان» ان قوة مشتركة (عراقية - اميركية) اعتقلت خمسة اميركيين مدنيين داخل المنطقة الخضراء فجر الجمعة، للاشتباه بتورطهم بقتل المواطن الاميركي جيمس كيزرمان. وأشارت المحطة نقلاً عن مصدر اميني الى ان الخمسة يعملون في شركة حماية اميركية، لكن لم يسمها. وعثر على جثة كيزرمان البالغ من العمر ستين عاماً معصوب العينين ومصاباً بطعنات داخل سيارة في احد احياء المنطقة الخضراء في ٢٢ أيار الماضي.

اعلان اسماء الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق نهاية هذا الشهر

بغداد/ اف ب

أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد أمس الأحد ان الوزارة ستعلن نهاية الشهر الحالي لائحة بأسماء الشركات النفطية الاجنبية التي حصلت على تراخيص للعمل في قطاع استخراج وتطوير الحقول النفطية العراقية. وقال جهاد ان «الوزارة ستعلن في التاسع والعشرين او الثلاثين

من الشهر الحالي لائحة بأسماء الشركات التي فازت بعقود تشغيل الحقول النفطية في العراق». وأضاف ان «الشركات التي سيعلن عن اسمائها في مؤتمر صحفي ستعمل بعقود خدمة يتم العمل بها للمرة الاولى في العراق». موضحاً ان عدد تلك الشركات النفطية انخفض من ١٢٠ شركة الى ٣٥ شركة. تقدمت بطلبات.

وتشارك الوزارة في تنفيذ خطط وبرامج الدولة من خلال اعادة تطوير حقول النفط والغاز البالغ عددها ٧٨ حقلاً لم يستغل منها سوى ١٥ فقط. وكانت وزارة النفط أعلنت في ٣٠ حزيران من العام الماضي انها منحت ٣٥ شركة عالمية تراخيص للعمل في قطاع استخراج وتطوير الحقول النفطية من بين ١٢٠ شركة تقدمت بطلبات.

طلب رفع الحصانة عن الدليمي يتعلق بقضية الصحفية كارول

بغداد/ المدى

قال المتحدث باسم جبهة التوافق سليم عبدالله الجبوري ان القضية التي احيلت إلى مجلس النواب لرفع الحصانة عن نائب الجبهة عدنان الدليمي تتعلق فقط بالصحفية الاميركية جيل كارول التي اختطفت وأطلق سراحها قبل سنتين. وأوضح الجبوري في تصريح صحفي أن الدليمي وأفراد حمايته «ينتظرون

دعوى أخرى أقيمت عليهم تصل إلى حد ٢٠ دعوة»، مضيفاً ان تلك الدعوى «في طريقها إلى عدم ثبوت الأدلة». من جهته، أكد رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود عدم شمول قضية النائبين عدنان الدليمي وحسن ديكان بقانون العفو العام، وهي لا تزال معروضة أمام مجلس النواب لكي يبت فيها.